

Document: EB 2009/96/R.17/Rev.1
Agenda: 10(b)(ii)
Date: 30 April 2009
Distribution: Public
Original: English

A



تمكين السكان الريفيين الفقراء
من التغلب على الفقر

تقرير رئيس الصندوق بشأن
قرض ومنحة مقترح تقديمهما
إلى جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية
مشروع الإدارة المجتمعية المتكاملة للموارد الطبيعية

المجلس التنفيذي - الدورة السادسة والتسعون

روما، 29-30 أبريل/نيسان 2009

للموافقة

مذكرة إلى السادة المدراء التنفيذيين

هذه الوثيقة معروضة على المجلس التنفيذي للموافقة عليها.

يرجى من السادة المدراء التنفيذيين التوجه بأسئلتهم المتعلقة بالجوانب التقنية الخاصة بهذه الوثيقة إلى:

John Gicharu

مدير البرنامج القطري

رقم الهاتف: +39 06 5459 2373

البريد الإلكتروني: j.gicharu@ifad.org

أما بالنسبة للاستفسارات المتعلقة بإرسال وثائق هذه الدورة فيرجى توجيهها إلى:

Deirdre McGrenra

الموظفة المسؤولة عن شؤون الهيئات الرئاسية

رقم الهاتف: +39 06 5459 2374

البريد الإلكتروني: d.mcgrenra@ifad.org

المحتويات

ii	توصية بالموافقة
iii	خريطة منطقة المشروع
iv	موجز التمويل
1	أولاً - المشروع
1	ألف - فرصة التنمية الرئيسية التي يتناولها المشروع
1	باء - التمويل المقترح
2	جيم - المجموعة المستهدفة والمشاركة
3	دال - الأهداف الإنمائية
4	هاء - التنسيق والمواءمة
4	واو - المكونات وفئات النفقات
5	زاي - الإدارة ومسؤوليات التنفيذ والشراكات
6	حاء - الفوائد، والمبررات الاقتصادية والمالية
6	طاء - إدارة المعرفة والابتكار وتوسيع النطاق
7	ياء - المخاطر الرئيسية
7	كاف - الاستدامة
7	ثانياً - الوثائق القانونية والسند القانوني
7	ثالثاً - التوصية

الملحق

9	الضمانات الهامة المدرجة في اتفاقية التمويل المتفاوض بشأنها
---	--

الذيول

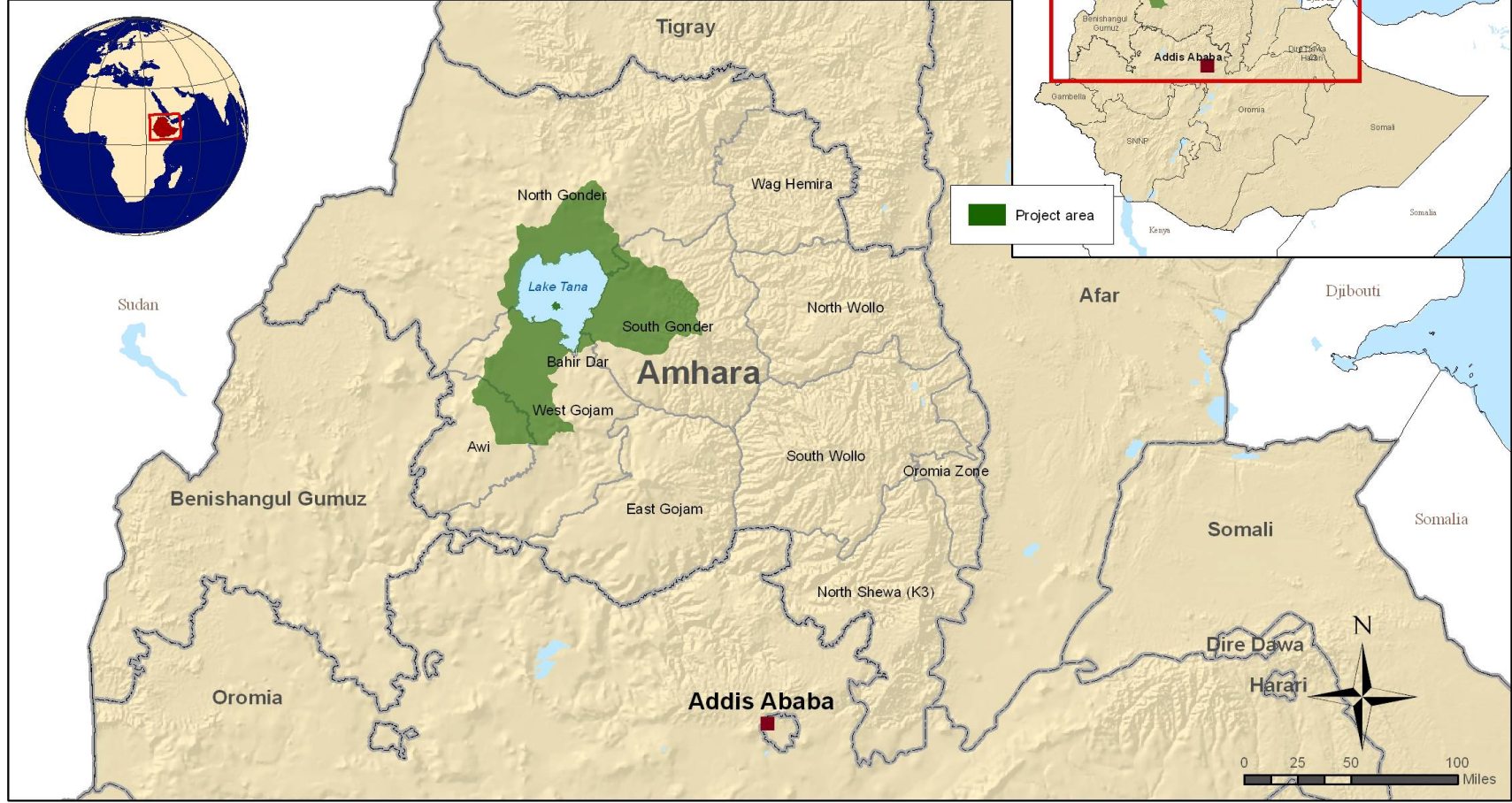
الذيول الأول - الوثائق المرجعية الرئيسية

الذيول الثاني - الإطار المنطقي

توصية بالموافقة

المجلس التنفيذي مدعو إلى الموافقة على التوصية الخاصة بالقرض والمنحة المقترح تقديمهما إلى جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية من أجل مشروع الإدارة المجتمعية المتكاملة للموارد الطبيعية، على النحو الوارد في الفقرة 37.

جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية
مشروع الإدارة المجتمعية المتكاملة للموارد الطبيعية



المصدر: الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

إن التسميات المستخدمة وطريقة عرض المواد في هذه الخريطة لا تعني التعبير عن أي رأي كان من جانب الصندوق فيما يتعلق بتقسيم الحدود أو الترخوم أو السلطات المختصة بها.

جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية مشروع الإدارة المجتمعية المتكاملة للموارد الطبيعية

موجز التمويل

المؤسسة المبادرة:	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
المقترض:	جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية
الوكالة المنفذة:	وزارة الزراعة والتنمية الريفية وولاية أمهرة الإقليمية الوطنية
التكلفة الكلية للمشروع:	25.4 مليون دولار أمريكي
قيمة قرض الصندوق:	4.4 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (بما يعادل 6.6 مليون دولار أمريكي تقريباً)
قيمة المنحة التي يقدمها الصندوق:	4.4 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (بما يعادل 6.6 مليون دولار أمريكي تقريباً)
شروط القرض الذي يقدمه الصندوق:	40 سنة بما في ذلك فترة سماح مدتها 10 سنوات، مع رسم خدمة بواقع ثلاثة أرباع الواحد في المائة (0.75 في المائة) سنوياً.
الجهات المشاركة في التمويل:	مرفق البيئة العالمية
قيمة المشاركة في التمويل:	4.4 مليون دولار أمريكي
شروط التمويل المشترك:	منحة
مساهمة المقترض:	2.7 مليون دولار أمريكي
مساهمة المستفيدين:	5.1 مليون دولار أمريكي
المؤسسة المكلفة بالتقدير:	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
المؤسسة المتعاونة:	يخضع المشروع للإشراف المباشر للصندوق

القرض والمنحة المقترح تقديمهما إلى جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية من أجل مشروع الإدارة المجتمعية المتكاملة للموارد الطبيعية

أولا - المشروع

ألف - فرصة التنمية الرئيسية التي يتناولها المشروع

1- تفقد إثيوبيا حوالي ملياري طن من التربة الخصبة في السنة بسبب تدهور الأراضي¹، ويعد تراكم الطمي في الأجسام المائية بالفعل خطرا كبيرا على تنمية الري. وسيدعم المشروع تنفيذ حوالي 650 خطة لإدارة مستجمعات المياه تشمل 227 500 هكتار، ويستعيد إنتاجية 32 500 هكتار من الأرض المتدهورة، ويزيد الإنتاجية الزراعية، ويحسن الأمن الغذائي والدخول بالنسبة لحوالي 450 000 أسرة ريفية تعيش في مستجمع مياه بحيرة تانا. كما أنه سيزيد من احتجاز الكربون بمقدار 700 000 طن تقريبا، وهو ما من شأنه الحد من انبعاثات غازات الدفيئة ويسهم في التخفيف من آثار تغير المناخ.

باء - التمويل المقترح

الشروط والأوضاع

2- من المقترح أن يقدم الصندوق الدولي للتنمية الزراعية لجمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية قرضا بشروط تيسيرية للغاية قيمته 4.4 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (بما يعادل 6.6 مليون دولار أمريكي تقريبا)، ومنحة قيمتها 4.4 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (بما يعادل 6.6 مليون دولار أمريكي تقريبا) للمساعدة في تمويل مشروع الإدارة المجتمعية المتكاملة للموارد الطبيعية. وستكون مدة القرض 40 سنة بما في ذلك فترة سماح مدتها 10 سنوات، ويتحمل رسم خدمة بواقع ثلاثة أرباع الواحد في المائة (0.75 في المائة) سنويا.

الصلة بنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء في الصندوق

3- تبلغ المخصصات التي حددت لإثيوبيا في إطار نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء 91.6 مليون دولار أمريكي تقريبا على مدى دورة التخصيص 2007-2009. وتتسق ترتيبات التمويل المقترح مع دورة النظام.

الصلة بمعايير الإطار الوطني للإنفاق متوسط الأجل

4- تقع المساهمة الحكومية السنوية بما قيمته 0.26 مليون دولار أمريكي في حدود إطار الإنفاق متوسط الأجل بموجب خطة التنمية المتسارعة والمستدامة للقضاء على الفقر. وستأكد قيمة المساهمة خلال المفاوضات.

الصلة بالنهج القطاعية الوطنية الشاملة أو أدوات التمويل المشترك الأخرى

5- المشروع جزء من برنامج الاستثمار الاستراتيجي للإدارة المستدامة للأراضي في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى الذي ينسقه مرفق البيئة العالمية. وهو يتواءم مع المنطقة الرئيسية لتركيز مرفق البيئة العالمية بالنسبة لتدهور الأراضي، وستتسق أنشطة المشروع المزعة وفقا للإطار الوطني للاستثمارات في الإدارة المستدامة

¹ خطة العمل الوطنية لمكافحة التصحر.

للأراضي. وسيكون المحفل الوطني للإطار الذي سنتشئه الحكومة آلية سليمة لتعزيز الروابط الوظيفية والمؤسسية مع المبادرات الأخرى الممولة من الجهات المانحة خلال التنفيذ.

عبء الدين الوطني والقدرة الاستيعابية للدولة

6- طبقا لإطار القدرة على تحمل الديون في حالة البلدان منخفضة الدخل، فإن إثيوبيا مستوفية لشروط التمويل على أساس قرض بنسبة 50 في المائة بشروط تيسيرية للغاية ومنحة بنسبة 50 في المائة. وقد أفادت من تخفيف عبء الديون في إطار مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، ومعدلات الصرف فيها مرضية في المعتاد. وليس على إثيوبيا أي متأخرات مستحقة في خدمة الديون.

تدفق الأموال

7- ستحول وزارة المالية والتنمية الاقتصادية حصيلة القرض المقدم من الصندوق والمنحيتين المقدمتين من مرفق البيئة العالمية والصندوق إلى وزارة الزراعة والتنمية الريفية من خلال حسابين خاصين. وبناء على الخطة والميزانية السنوية المعتمدة، سيفرج عن الأموال للوكالات المنفذة طبقا للقواعد واللوائح المالية الحكومية. وقد خصصت اعتمادات لتعزيز القدرة المؤسسية لهذه الوكالات عن طريق استخدام حصيلة القرض والمنحيتين.

ترتيبات الإشراف

8- سيخضع المشروع للإشراف المباشر للصندوق بالتعاون مع شركاء التنمية ذوي الصلة.

الاستثناءات من الشروط العامة لتمويل التنمية الزراعية والسياسات التشغيلية في الصندوق

9- تمشيا مع النظام المالي والقواعد المالية للحكومة، فإن خطة التوريد للسنة الأولى من المشروع ستغطي فترة 12 شهرا.

التسيير

10- ترمي التدابير المقررة التالية إلى تعزيز جوانب التسيير في التمويل المقدم من الصندوق: (1) ستمنح العقود الخاصة بالسلع والأعمال والخدمات طبقا للمبادئ التوجيهية للتوريد في الصندوق؛ (2) ستطلب خلال المفاوضات ضمانات بدراسة وتطبيق تدابير مناسبة خلال السنة الأولى من المشروع لتحسين الشفافية عن طريق إشراك المستفيدين والمنظمات غير الحكومية ذات السمعة الحسنة ومنظمات المجتمع المدني في عملية منح العقود؛ (3) ستعد حسابات المشروع وتُمسك طبقا للمبادئ المحاسبية المقبولة دوليا، وستراجع سنويا امثالا للمبادئ التوجيهية لمراجعة حسابات المشروعات في الصندوق.

جيم - المجموعة المستهدفة والمشاركة

المجموعة المستهدفة

11- تتألف المجموعة المستهدفة من 450 000 أسرة ريفية هي بصفة رئيسية أسر مزارعين تتراوح مساحة حيازاتهم بحدود الهكتار أو أقل، أو أسر معدمة أو شبه معدمة. وتعيش هذه الأسر على دخل يومي لكل فرد يقل عن 30 سنتا، وتعتبر على هامش الأمن الغذائي، وهي ضعيفة وعرضة للانزلاق في انعدام الأمن الغذائي ما لم تعالج مشكلة تدهور الأراضي.

نهج الاستهداف

12- يتمشى نهج الاستهداف مع سياسة الاستهداف المتبعة في الصندوق. وستستهدف أنشطة إدارة الأراضي والتصديق عليها المجتمع الزراعي بأكمله في 21 مقاطعة في مستجمع مياه بحيرة تانا. وستنفذ الأنشطة المتصلة بتخطيط مستجمعات المياه وإدارتها في 13 مقاطعة لكي تتوافق تماما مع مبادرات أخرى للجهات المانحة. وسيتم ضمان التوازن بين الجنسين في لجان تخطيط وإدارة مستجمعات المياه وفي لجان إدارة شؤون الأراضي القروية واستخدامها من خلال تعيين ثلاثة على الأقل من بين أعضاء اللجنة السبعة من النساء. وستساعد قاعدة بيانات استخدام الأراضي والموارد الطبيعية التي سيجري إعدادها في السنة الأولى من المشروع على تحديد الأسر شبه المعدمة والمعدمة التي ستعطي الأفضلية في الإدارة التشاركية للغابات، وإعادة تشجير الأراضي الجماعية المتدهورة، والتدريب على المهارات. وبالإضافة إلى ذلك سيحد إدخال تكنولوجيات توفير الطاقة العباء الذي تتحملة النساء في جمع الحطب.

المشاركة

13- بدأ النهج التشاركي عند تصميم المشروع وسيستمر اتباعه خلال التنفيذ. وستتطلع المجتمعات المحلية بالدور القيادي في تخطيط وإدارة مستجمعات المياه؛ وإدارة شؤون الأراضي، والتصديق والتسجيل؛ وإصلاح الأراضي المتدهورة. وتتضمن الحوافز على مشاركة المجتمعات المحلية التوعية والتدريب؛ وإمكانية التمتع بحقوق آمنة في الأراضي؛ والحق في إدارة واستغلال الأصول المشتركة؛ وإنشاء منظمات مجتمعية؛ وزيادة استخدام المعارف والممارسات والمؤسسات المحلية لإدارة الموارد الطبيعية؛ ووضع معايير مقبولة جماعيا لاقتسام التكاليف والفوائد.

دال - الأهداف الإجمالية

أهداف المشروع الرئيسية

14- تمشيا مع برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية، فإن أهداف المشروع ينبغي أن تعزز وصول السكان الريفيين إلى (1) الموارد الطبيعية (الأراضي والمياه)، (2) التكنولوجيات المحسنة للإنتاج الزراعي، وذلك أساسا عن طريق اتباع ممارسات الإدارة المستدامة للأراضي.

الأهداف السياساتية والمؤسسية

15- سيعزز المشروع، بالإضافة إلى بنائه للقدرات المحلية، تهيئة بيئة مواتمة لتعميم أفضل ممارسات إدارة الأراضي في الاستراتيجيات والبرامج الإقليمية والوطنية للتنمية الزراعية، وذلك في المقام الأول عن طريق استعراض السياسات والأطر القانونية القائمة لإدارة الموارد الطبيعية وصون البيئة، ووضع إصلاحات مناسبة لا بد من تنفيذها.

المواءمة مع سياسات الصندوق واستراتيجياته

16- أفاد تصميم المشروع من التجارب والدروس المستفادة في إثيوبيا² وفي أماكن أخرى من الإقليم. وطبقا للإطار الاستراتيجي، سيعزز المشروع النهج التشاركية؛ ويحسن فرص وصول الفقراء الريفيين إلى الأراضي والمياه والتكنولوجيات الإنتاجية المحسنة؛ وينشئ ويعزز ويقوي المنظمات المجتمعية المحلية. كما سيعزز فرص العمل خارج ميدان الزراعة بغية تخفيف الضغط على الأراضي الهامشية.

هاء - التنسيق والمواءمة

المواءمة مع الأولويات الوطنية

17- يدعم المشروع الوثيقة الثانية لاستراتيجية الحد من الفقر في إثيوبيا التي تعترف بالحاجة الملحة إلى تحسين إدارة الموارد الطبيعية. كما تؤكد الوثيقة على الحاجة إلى توفير الأراضي على أساس أكثر أمنا لتشجيع الاستثمارات التي من شأنها أن تزيد من إنتاجية الأراضي، وتحسن بالتالي الأمن الغذائي.

المواءمة مع الشركاء الإنمائيين

18- أجريت أثناء عملية التصميم مشاورات مع الشركاء الإنمائيين لضمان التآزر مع المبادرات الأخرى للإدارة المستدامة للأراضي في البلد. والشركاء الإنمائيون، بما فيهم الصندوق، أعضاء في المنتدى الوطني للإدارة المستدامة للأراضي الذي يتيح فرصا لمزيد من التعاون واقتسام المعارف.

واو - المكونات وفئات النفقات

المكونات الرئيسية

19- للمشروع ثلاثة مكونات: (1) مكون يتعلق بالإدارة المجتمعية المتكاملة لمستجمعات المياه الذي سيدعم إدارة الأراضي والتصديق عليها في مستجمع مياه بحيرة تانا بأكملها؛ ويساعد المجتمعات المحلية على إعداد وتنفيذ حوالي 650 خطة لإدارة مستجمعات المياه؛ ويقدم قاعدة بيانات للأنماط القائمة لاستخدام الأراضي والموارد الطبيعية؛ ويحسن إدارة الأعلاف؛ ويصلح الأراضي شديدة التدهور؛ ويروج للإدارة التشاركية للغابات؛ ويدعم تدابير صون الأراضي والمياه غير الزراعية؛ ويحسن صون التنوع الحيوي؛ (2) أما المكون الخاص بتحليل وإصلاح المؤسسات والقوانين والسياسات، فسيروج لتهيئة بيئة مواتمة لتعميم أفضل ممارسات الإدارة المستدامة للأراضي في السياسات والاستراتيجيات والبرامج الإنمائية الإقليمية؛ (3) وسيدعم مكون تنسيق وإدارة المشروع عملية التخطيط وينسق التنفيذ، ويكفل المحاسبة والإدارة المالية والإبلاغ بفعالية، بما في ذلك تطبيق الرصد والتقييم على أساس النتائج.

فئات النفقات

20- سيستخدم حوالي 76 في المائة من أموال المشروع الكلية من أجل الإدارة المتكاملة لمستجمعات المياه المجتمعية المحلية (19.3 مليون دولار أمريكي). ويمثل كل من التحليل والإصلاح المؤسسي والقانوني والسياساتي

² تقييم البرنامج القطري، مكتب التقييم، 2008.

(3.1 مليون دولار أمريكي)، وتنسيق وإدارة المشروع (3.0 ملايين دولار أمريكي) 12 في المائة تقريبا من إجمالي المبالغ لكل منهما.

زاي - الإدارة، ومسؤوليات التنفيذ والشراكات

شركاء التنفيذ الرئيسيون والمسؤوليات

- 21- تحت التوجيه الكلي لوزارة الزراعة والتنمية الريفية ستتولى الإدارة الإقليمية اللامركزية تنفيذ المشروع بالتعاون مع معهد صون التنوع الحيوي والمنظمات المجتمعية المحلية والمنظمات غير الحكومية. وسيتولى المنتدى الوطني للإدارة المستدامة للأراضي الإشراف لضمان الاتساق مع السياسات والاستراتيجيات الوطنية. وسيشرف المنتدى الإقليمي للإدارة المستدامة للأراضي في مكتب الزراعة والتنمية الريفية على تنفيذ المشروع على المستويين الإقليمي والمحلي. وسيتعاون المكتب مع هيئة الحماية البيئية وإدارة شؤون الأراضي واستخدامها في الاضطلاع بتوعية وتدريب الموظفين والمجتمع المحلي؛ وتخطيط مستجمعات المياه وإدارتها والتصديق على الأراضي على نحو تشاركي؛ وإعداد قاعدة البيانات الخاصة بالأنماط القائمة لاستخدام الأراضي والموارد الطبيعية؛ وإدارة شؤون الأراضي والتصديق عليها. وسيعزز معهد صون التنوع الحيوي صون هذا التنوع والنظام الإيكولوجي. وسيكون مكتب المالية والتنمية الاقتصادية مسؤولا عن المحاسبة والإدارة والتوريد، وسيعمل مع مكتب الزراعة والتنمية الريفية في تصميم وتنفيذ نظام الرصد والتقييم. وقد اتخذت تدابير لتقوية القدرات المحلية على أساس تحليل الثغرات المؤسسية وتقدير احتياجات التدريب في السنة الأولى من المشروع.
- 22- وستشجع المنظمات غير الحكومية والمنظمات المجتمعية المحلية - مثل رابطات الشباب والرابطات النسائية والمؤسسات التقليدية - المشتركة في إدارة الموارد الطبيعية على أداء دور نشط في تخطيط وتنفيذ ورصد أنشطة المشروع. وستؤدي المنظمات المجتمعية المحلية دورا حاسما في إدارة الأراضي والتصديق عليها.

دور المساعدة التقنية

- 23- خصصت للمساعدة التقنية قصيرة الأجل الاعتمادات اللازمة لتصميم نظام الرصد والتقييم، واستقاصات خط الأساس، واستعراض منتصف المدة، وتقرير استكمال المشروع، وتحليل الثغرات المؤسسية وتقدير الاحتياجات التكنولوجية وتحديث الاستراتيجيات والسياسات الإقليمية بشأن الإدارة المستدامة للأراضي، وعمليات مسح الأراضي، وإعداد قاعدة بيانات الأنماط القائمة لاستخدام الأراضي والموارد الطبيعية، وتقدير القيمة الاقتصادية للاستثمارات في مجال التنوع الحيوي.

وضع اتفاقيات التنفيذ الرئيسية

- 24- ستوقع اتفاقية شراكة مع معهد صون التنوع الحيوي خلال السنة الأولى من المشروع.

شركاء التمويل الرئيسيون والمبالغ الملتمزم بها

- 25- يبلغ إجمالي تكاليف المشروع 25.4 مليون دولار أمريكي على مدى سبع سنوات. ومصادر التمويل هي الصندوق (13.1 مليون دولار أمريكي، أو 52 في المائة)، ومرفق البيئة العالمية (4.4 مليون دولار أمريكي، أو

17 في المائة) والحكومة (2.7 مليون دولار أمريكي، أو 11 في المائة)، والمستفيدون (5.2 مليون دولار أمريكي، أو 20 في المائة على شكل مساهمة عينية أساساً).

حاء - الفوائد، والمبررات الاقتصادية والمالية

الفئات الرئيسية للفوائد المحققة

26- تتضمن الفوائد المباشرة لإصلاح الأراضي المتدهورة واتباع ممارسات الإدارة المستدامة للأراضي زيادة الإنتاج الزراعي والحرجي. وستحسن حماية الأجسام المائية من تراكم الطمي في فرص الري واستغلال مصائد الأسماك وتوليد القوة المائية. والأهم من ذلك أن احتجاز الكربون سيحد من انبعاثات غازات الدفيئة ويسهم في التخفيف من آثار تغير المناخ.

الجدوى الاقتصادية والمالية

27- ليس من السهل وضع تقدير كمي لمعظم الفوائد التي ستحقق في إطار المشروع. إلا أن صون وحماية وإصلاح قاعدة الموارد الطبيعية سيسهم في تحقيق زيادة مستدامة في إنتاج الزراعة والغابات ومصائد الأسماك، ويزيد من احتجاز الكربون، وبذلك يخفف من آثار تغير المناخ. وسيشجع تحسين أمن الحيازات المزارعين على الاستثمار في تحسينات الأراضي، وسيتيح الحد من تراكم الطمي في الأجسام المائية فرصاً لتطوير القوة المائية. وسيؤدي صون التنوع الحيوي وتحسين سلامة النظام الإيكولوجي إلى فوائد طويلة الأجل ذات أهمية عالمية لا تقدر بثمن.

طاء - إدارة المعرفة والابتكار وتوسيع النطاق

ترتيبات إدارة المعرفة

28- تمشياً مع برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية، فإن إنشاء نظام للرصد والتقييم على أساس النتائج سيسهل الحصول على أفضل ممارسات الإدارة المستدامة للأراضي. وستعمم هذه الممارسات عن طريق المطبوعات والأفلام الوثائقية وندوات الاستعراض السنوية والمنتدى القطري للصندوق.

الابتكارات الإنمائية التي سيروج لها المشروع

29- سيروج المشروع للنهج التشاركية التي ستشرك المجتمعات المحلية في عمليات اتخاذ القرار بغية تمكينها. كما سيرتكز المشروع على المعارف والمؤسسات المحلية في تعزيز الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية. وبالإضافة إلى توضيح الرابطة بين التدهور البيئي والفقر الريفي، فإن الاستثمارات المزمعة ستحد من انبعاثات غازات الدفيئة وتسهم في التخفيف من آثار تغير المناخ. وعلاوة على ذلك سيدرج نظام الرصد والتقييم على أساس النتائج في الإدارة الإقليمية اللامركزية.

نهج توسيع النطاق

30- ترتيبات التنفيذ جزء لا يتجزأ من الإدارة اللامركزية، وهو ما ينبغي أن يبشر بالخير فيما يتعلق بتوسيع النطاق. يضاف إلى ذلك أن التجارب والدروس المستفادة ستدمج وتعمم في الاستراتيجيات والسياسات والبرامج الإنمائية الوطنية.

باء - المخاطر الرئيسية

المخاطر الرئيسية وتدابير التخفيف منها

31- يتعلق الخطر الرئيسي بقدرات التنفيذ الضعيفة حالياً لدى الإدارة الإقليمية اللامركزية. وللتخفيف من ذلك تم رصد حوالي 40 في المائة من أموال المشروع لبناء القدرات المحلية. وثمة خطر هام ثان يتعلق بصون أنشطة إدارة مستجمعات المياه بعد إتمام المشروع. وللتخفيف من ذلك، سيجري إعداد خطط لإدارة مستجمعات المياه وتنفيذها بمشاركة المجتمعات المحلية التي سيطلب إليها أن تسهم بعملها وبمواد البناء المتوافرة محلياً. يضاف إلى ذلك أن الصندوق سيوجه عناية خاصة خلال بعثات الإشراف إلى قضايا صيانة مستجمعات المياه.

التصنيف البيئي

32- تنفيذاً لإجراءات التقدير البيئي والاجتماعي في الصندوق، فقد صنف المشروع على أنه عملية من الفئة باء، ومن غير المحتمل أن يكون له أثر سلبي معتبر على البيئة.

كاف - الاستدامة

33- ستُكفل استدامة الاستثمارات المقررة عن طريق مشاركة المستفيدين وملكيتهم. وقد وجّه اهتمام خاص إلى توعية المجتمع المحلي والتدريب وإنشاء منظمات مجتمعية. وتعد ترتيبات التنفيذ جزءاً لا يتجزأ من الإطار المؤسسي الإقليمي الذي سيكفل الاستمرارية بعد انتهاء فترة المشروع.

ثانياً - الوثائق القانونية والسند القانوني

34- تشكل اتفاقية تمويل المشروع بين جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية والصندوق الدولي للتنمية الزراعية الوثيقة القانونية التي يقوم على أساسها تقديم التمويل المقترح إلى المقترض. وترفق الضمانات الهامة المدرجة في الاتفاقية المتفاوض بشأنها كملحق بهذه الوثيقة.

35- إن لجمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية بموجب القوانين السارية فيها سلطة الاقتراض من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

36- وإني مقتنع بأن التمويل المقترح يتفق وأحكام اتفاقية إنشاء الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

ثالثاً - التوصية

37- أوصي بأن يوافق المجلس التنفيذي على التمويل المقترح بموجب القرار التالي:

قرر: أن يُقدم الصندوق إلى جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية قرصاً بعملات متنوعة تعادل قيمتها أربعة ملايين وأربعمائة ألف وحدة حقوق سحب خاصة (4 400 000 وحدة حقوق سحب خاصة)، على أن يستحق في موعد غايته 1 نوفمبر/تشرين الثاني 2048 وأن يتحمل رسم خدمة قدره ثلاثة أرباع الواحد في المائة (0.75 في المائة) سنوياً، وأن يخضع لأية شروط وأوضاع أخرى تكون مطابقةً على نحو أساسي للشروط والأوضاع المقدمة في هذه الوثيقة.

قرر أيضا: أن يقدم الصندوق منحة إلى جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية بعملات متنوعة تعادل قيمتها أربعة ملايين وأربعمائة ألف وحدة حقوق سحب خاصة (4 400 000 وحدة حقوق سحب خاصة) على أن تخضع لأية شروط وأوضاع أخرى تكون مطابقةً على نحو أساسي للشروط والأوضاع الواردة في هذه الوثيقة.

كانايو نوانزي

رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

الضمانات الهامة المدرجة في اتفاقية التمويل المتفاوض بشأنها

(أنجزت المفاوضات في 2 أبريل/نيسان 2009)

مكافحة الآفات

1- ستمثل حكومة جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية لمدونة السلوك الدولية بشأن توزيع مبيدات الآفات واستخدامها وتضمن ألا تشمل مبيدات الآفات التي يتم توريدها في إطار المشروع أي مبيدات تصنفها منظمة الصحة العالمية على أنها "بالغة الخطورة" أو "شديدة الخطورة".

التمييز بين الجنسين

2- ستضمن الحكومة خلال جميع أوقات تنفيذ المشروع أن تسعى الوكالة الرائدة للمشروع وجميع الأطراف الأخرى فيه لتحسين التوازن بين الجنسين في عمليات المشروع، وتطوير أهداف وعمليات تحقيقها كجزء من استراتيجية للتمييز بين الجنسين، ورفع تقارير في نهاية كل سنة من سنوات المشروع بشأن الإنجازات المتحققة لبلوغ هذه الغاية.

التدليس والفساد

3- ستلتفت الحكومة انتباه الصندوق على الفور إلى أي ادعاءات أو شواغل بشأن التدليس و/أو الفساد فيما يتعلق بتنفيذ المشروع إذا ما نما ذلك إلى علمها أو أطلعت عليه.

التعليق

4- (أ) يجوز للصندوق تعليق حق الحكومة بصورة كلية أو جزئية في طلب السحب من حساب القرض ومن حسابي منحة الصندوق ومنحة مرفق البيئة العالمية بما يتفق مع الشروط العامة، لدى وقوع أي من الأحداث المذكورة في هذه الشروط أو أي من الأحداث التالية:

- (1) إذا ما قرر الصندوق، بالتشاور مع الحكومة، أن الفوائد المادية للمشروع لا تصل إلى المجموعة المستهدفة بشكل كافٍ، أو أنها تصل لأشخاص خارج هذه المجموعة بما فيه ضرر لأفرادها؛
- (2) عندما تقصّر الحكومة عن أداء أي من التعهدات الإضافية المبينة في اتفاقية تمويل المشروع، ويستمر هذا التقصير دون علاج لمدة ثلاثين (30) يوماً، ويقرر الصندوق أن هذا التقصير كان، أو يُرَجَّحُ أن يكون، له أثر مادي ضار على المشروع؛
- (3) إذا ما أخطر الصندوق الحكومة بأنه تلقى إدعاءات قابلة للتصديق بشأن ممارسات فساد أو تدليس فيما يتعلق بالمشروع، ولم تقم الحكومة باتخاذ التدابير الملائمة وفي الوقت المناسب لمعالجة الأمر؛
- (4) إذا لم يتم التوريد أو إذا كان لا يتم وفقاً لاتفاقية تمويل المشروع.

(ب) سيعلق الصندوق، جزئياً أو كلياً، حق الحكومة في طلب سحب أموال من حساب القرض ومن حسابي منحة الصندوق ومنحة مرفق البيئة العالمية إذا لم يتم تنفيذ عملية مراجعة الحسابات على نحو مرض في غضون اثني عشر شهراً من تاريخ انتهاء السنة المالية ذات الصلة.

الشروط المسبقة للنفاد

5- يبدأ نفاذ اتفاقية تمويل المشروع بعد الوفاء بالشروط المسبقة التالية:

- (أ) إنشاء لجنتي التوجيه الوطنية والإقليمية حسب الأصول وتمتعها بالعضوية والاختصاصات التي يرضاها الصندوق؛
- (ب) إنشاء منتدى الإدارة المستدامة للأراضي حسب الأصول وتمتعها بالعضوية والاختصاصات التي يرضاها الصندوق؛
- (ج) التوقيع على اتفاقية تمويل المشروع حسب الأصول، وعلى أن يكون التوقيع عليها وتنفيذها من جانب الحكومة مرخصاً به أو مصدقاً عليه حسب الأصول من قبل جميع الإجراءات الإدارية والحكومية الضرورية؛
- (د) أن تسلم الحكومة للصندوق رأياً قانونياً مؤيداً صادراً عن رئيس الدائرة القانونية في وزارة المالية والتنمية الاقتصادية في الحكومة أو أي مستشار قانوني آخر تفوضه الحكومة لإصدار مثل هذا الرأي بشأن القضايا الواردة في اتفاقية تمويل المشروع بالشكل والمضمون الذي يرتضيه الصندوق.

Key reference documents

Country reference documents

1. Ethiopia: A Plan for Accelerated and Sustained Development to end Poverty (2005/06-2009/10), Ministry of Finance and Economic Development, Addis Ababa, September 2006
2. Amhara National Regional State: Environmental Protection Land Administration and Use Authority – Community-based Integrated Natural Resources Management in the Lake Tana Watershed, Project Baseline Studies, Bahir Dar, July 2007.
3. Ministry of Agriculture and Rural Development (MoARD), FDRE; Community-based Participatory Watershed Development – A Guideline, Addis Ababa, January 2009.

IFAD reference documents

1. Project Design Report; Community-based Integrated Natural Resources Management Project, 4 February 2009.
2. Federal Democratic Republic of Ethiopia; Country Strategic Opportunities Paper, December 2008.
3. Federal Democratic Republic of Ethiopia; Country Programme Evaluation 2008.
4. GEF Full-Sized project document; Community-based Integrated Natural Resources Management in the Lake Tana Watershed; October 2008.

Logical framework

Hierarchy of Objectives	Key Performance Indicators	Means of Verification	Assumptions/Risks
Goal Poverty sustainably reduced for about 450,000 rural households in 21 districts of Lake Tana Watershed	<ul style="list-style-type: none"> • 25% reduction in the number of households living below the national poverty line • 15% reduction in no. of children <5 years of age who are stunted 	<ul style="list-style-type: none"> • Household income and expenditure surveys • Anthropometric surveys 	<ul style="list-style-type: none"> • Minimum internal or external shocks
Purpose Household incomes and food security increased as a result of sustainable land management and improved ecosystem integrity	<ul style="list-style-type: none"> • 25% increase in per capita income • About 700 000 tonnes carbon sequestered in cropped soil, forests and pastures 	<ul style="list-style-type: none"> • Baseline survey • Household income and expenditure surveys • Food security surveys • Assessments of above and below ground (=system) carbon 	No significant increase in effects of climate change, i.e., flooding, drought.
Outputs Community-based integrated watershed management practices adopted.	<ul style="list-style-type: none"> • Some 650 watershed management plans covering 227,500 ha implemented • Some 450,000 rural households have land tenure • Forest cover of the watershed increased by at least 10% • About 9, 400 ha under fodder production • 32,500 ha of agricultural land rehabilitated • Participatory forestry established on 18,900 ha 	<ul style="list-style-type: none"> • MOA annual statistics • Land register • Natural resource database • Satellite imagery • Impact studies and beneficiary monitoring data 	<ul style="list-style-type: none"> • Stabilization or reduction in livestock population
Institutional and legal reforms enacted and implemented.	<ul style="list-style-type: none"> • Regional strategies, policies and legislations revised and up-dated to mainstream SLM • Representatives from all targeted communities fully participate in for a organised to review policy and legal framework 	<ul style="list-style-type: none"> • Policy and strategy documents • Enacted legislations 	<ul style="list-style-type: none"> • No major institutional re-structuring
Efficient and effective project coordination and management put in place.	<ul style="list-style-type: none"> • Disbursement rate & timely reporting • Annual rate of staff turnover below 10% • Lessons on SLM documented and disseminated 	<ul style="list-style-type: none"> • MIS • Progress Reports • Supervision reports, MTR and PCR 	

